

تهمة منتحل «صفة صحافي» تهدد آلاف المهنيين في مصر

نقابة الصحفيين لا تعترف بمن يمارسون المهنة دون المرور عبر بوابتها



شروط صعبة للانضمام إلى نقابة الصحفيين

عملاقة تضم الملايين من المواطنين عبر مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" و"تويتر"، مستخدمين الرخصة الأجنبية كاستناد قانوني للتستر وراء العديد من الجرائم المهنية والقانونية والاجتماعية التي تتم باسم الصحافة والإعلام وتهدد الأمن القومي للبلاد.

ولا ينص القانون المصري على تعريف محدد وواضح للجرائم التي تمس الأمن القومي، حيث يترك تقديرها إلى جهات التحقيق والقضاء.

ويرى البعض في الانتفاء لتلك الكيانات ممرا أمام الإجراءات الرسمية لممارسة العمل الصحفي، فيما وصف عضو نقابة الصحفيين هؤلاء بـ"المنحرفين"، قائلا "نقابة الصحفيين تنفذ في إجراءات العضوية فيها ما ينص عليه القانون، وهي عادلة، أما أن يكون الشخص منحرفا يسعى إلى الدخول للمهنة من باب خلفي عبر تلك الكيانات، فهذا خطأ هو وليس بسبب القانون".

وينتمي إلى تلك الكيانات بحسب الرمي، من 18 إلى 25 ألف شخص، ولا يمكن تصنيف الكثيرين منهم تحت بند "متحتلي الصفة" لعدم حصولهم على عضوية نقابة الصحفيين، مع ذلك فهم أمام القانون من متحتلي الصفة، رغم ممارستهم للعمل الصحفي.

ويشير إلى أن نحو 2500 شخص منهم يعملون في المجال فعلياً، قائلا "عدد الصحف الأجنبية التي تصدر بصورة دورية ومنتظمة الصدور لا يتجاوز 500 صحيفة فقط، ومن ثم يصح عدد العاملين بتلك الصحف نحو 2500 عامل تقريبا، وهو عدد لا يستهان به بحيث تسهل لهم تلك الكيانات، دخول كافة المصالح والدوائر الحكومية وجمع البيانات والمعلومات التي قد يتم استغلالها بصورة خاطئة".

ولفت إلى أن جميع هذه الصحف وتلك الكيانات الوهمية تمارس نشاطها الإعلامي من خلال صفحات

وعدد الأعضاء الرسمي نحو 10 آلاف صحفي. ويقول عضو مجلس نقابة الصحفيين حماد الرميح لـ"العرب" "الكيانات الوهمية في مصر نحو 5 آلاف كيان، تنقسم بين صحف صادرة بتراخيص أجنبية ومراكز تعليمية وتدريبية تمنح شهادات وهمية، بموجبها يقوم الحاصلون على بطاقات بتغيير الصفة الرسمية في الهوية كصحافي أو رئيس تحرير أو خبير إعلامي وهكذا".

وأرجع تضخم ظاهرة الصحف الصادرة بتراخيص أجنبية، إلى الرغبة في الهروب من الروتين والبيروقراطية والإجراءات الحكومية، والتكاليف الضخمة لإصدار الصحف في مصر، وتطلب إيداع مبلغ يتراوح بين 6 ملايين إلى مليون جنيه (الدولار نحو 16 جنيه)، حسب دورية صدورها، ومبلغ 100 ألف جنيه في حالة الموقع الإلكتروني، في الوقت الذي لا تتكلف الرخصة الأجنبية سوى نحو 3 آلاف

تتعلق لدى الآلاف من العاملين في تلك الصحف ذات التراخيص الأجنبية، إذ أنهم غير مُعترف بهم من قبل النقابة المصرية، أي أن العاملين فيها لا يمكن أن ينضموا إليها ونيل الاعتراف الرسمي بهم سوى بالعمل في إحدى المؤسسات المعترف بها.

ويعاني سوق الصحافة في مصر أزمة على وقع انخفاض أرقام التوزيع، وانصراف المعلنين إلى وسائل أخرى، في مقدمتها مواقع التواصل الاجتماعي، ما عمق مشكلة التمويل وإغلاق العديد من الصحف والمواقع.

لذا، فإن إيجاد فرص داخل تلك المؤسسات يعد أمرا صعبا، ويضع الكثير من هؤلاء أمام خيار هجر المهنة، حتى إذا كانوا من خريجي كليات الإعلام، لأن النقابة لم تعد مستعدة لقبول المزيد من الأعضاء، حيث يكلف هؤلاء وزارة المالية الملايين من الجنيهات، والتي تقدم دعما شهريا لكل عضو يبلغ نحو مئتي دولار،

فرض نقابة الصحفيين في مصر شروطا صعبة على الراغبين في الانضمام إليها جعل الكثير من الصحفيين يمارسون المهنة دون بطاقة صحافية، ويواجهون الآن تهمة منتحلي صفة صحافي.

تحت التمرين ثم عاملا، في النقابة، وهي العملية التي لا تستوعب سوى بضعة مئات سنويا، فيما الجامعات تُخرج الآلاف من الطلاب ممن يُفترض أن ينضموا لسوق الشغل بعد تخرجهم.

ويرى مراقبون، أن تلك الإجراءات الطويلة سبب رئيسي في ظهور كيانات موازية لاستقطاب شباب الخريجين، وإغراؤهم بالحصول على بطاقة صحافية مقابل الآلاف من الجنيهات، وممارسة العمل الصحفي غيرها.

غير أن نقابة الصحفيين المصرية (الجهة الرسمية) بدأت في شن حرب على تلك الكيانات ترى أنها تمثل خطرا على المهنة والدولة معا، خصوصا مع ارتكاب جرائم تزوير، حيث أن استخراج أي مستند رسمي مثل جواز سفر أو هوية الرقم القومي، يحمل صفة صحافي دون أن يكون خارجا عن نقابة الصحفيين، يعد تزويرا.

وعمليا، لا يتعرض الصحفي غير المنتسب إلى النقابة إلى مضايقات، طالما لم ينشر مادة مثيرة على المستوى المجتمعي أو السياسي، غير أن المتابع تبدأ حين يعمل أحد منهم في مراسلة مواقع معروفة بانتمائها السياسية المعارضة، أو ينشر مادة تتضمن انتقادات للحكومة.

وعادة ما تتدخل نقابة الصحفيين للضغط من أجل الإصرار عن الموقوفين أمنيا خلال تادية العمل الصحفي، وإذا ما كان الصحفي عضو نقابة لا يستغرق الأمر سوى ساعات، فيما تطول الإجراءات أكثر إذا كان ممن ينطبق عليهم وصف "متحتلي الصفة" قانونا، لحين تدخل النقابة لضمانهم على اعتبارهم فئة تمارس المهنة تهديدا للاتحاق بالنقابة.

ويفسر هذا التباين الخلاف الدائر بين منظمات حقوقية ووسائل إعلام خارجية والحكومة المصرية حول أعداد المعتقلين ممن يمارسون حرية الرأي والكتابة، حيث غالبية المقبوض عليهم من غير المتمنين للنقابة الأصلية، وتعتبرهم الدولة غير ذي صفة مهنية إعلامية.

وتوجد مشكلة أساسية تتمثل في طول الفترة التي يستغرقها الصحفي عادة لحين الالتحاق بالنقابة، فالأزمة

رحاب عليوة
كاتبة مصرية

القاهرة - تشن نقابة الصحفيين في مصر حربا ضد ما تسمي بـ"الكيانات الوهمية" التي تقوم بانتحال الصفة الصحافية، ويبلغ عددها نحو 18 ألفا، وتعمل على تزوير بطاقات مزاوله المهنة، بغرض تقديم مادة إعلامية ذات توجهات سياسية معارضة أو الحصول على تسهيلات يُفترض أن تقدم للصحافيين.

وتأتي الحملة بينما يعاني الهيكل الصحفي من أزمات عدة، حيث يجد الآلاف من العاملين في المهنة أنفسهم قيد التضييق وتهمة "انتحال صفة صحافي" لعدم انتمائهم إلى النقابة المعترف بها رسميا في حال نشروا مواد تمس الأمن القومي.

ويعمل الصحفي عبدالله محمود (اسم مستعار) في المهنة منذ سنوات، صقل مهاراته فيها بين التحرير والتصوير مدعوما بدراسة الإعلام في جامعة الأزهر، وحصد جوائز عدة نظير مواضيعه وصوره، ورغم ذلك لا يزال الصحفي الشاب غير معترف به وفق القانون المصري، إذ أنه غير منتسب إلى نقابة الصحفيين.

ظاهرة الصحف الصادرة بتراخيص أجنبية تضخمت بسبب الرغبة في الهروب من البيروقراطية والتراخيص الباهظة

ويواجه الانتماء إلى النقابة بشروط مختلفة، يراها البعض صعبة ومحفة، حيث لا تعترف النقابة بالممارسين بعد تقديمهم ما يفيد عملهم في الصحافة لسنوات، بل يُشترط أن تقوم وسيلة إعلامية ورقية منتظمة الصدور، مدرجة داخل النقابة بتعيينهم، ثم تقديم أوراقهم لطلب العضوية، سواء كانت الصحف قومية أو مستقلة أو حزبية.

ويخضع الصحفي لاختبارات متعددة، حتى يُعترف به أخيرا كعضو

إيران تحظر صحيفة كشفت أرقام ضحايا كورونا

طهران - أعلنت هيئة الرقابة الصحافية في إيران حظر صحيفة "جهان صنعت" بتهمة "نقل إحصائيات غير دقيقة"، إثر نشرها تصريحات لمحمد رضا محبوب فر، عضو لجنة مكافحة كورونا في إيران كشف خلالها أن ضحايا كورونا في البلاد أكثر بـ20 ضعفا من الأرقام الرسمية المعلنة.

ونقلت الصحيفة عن محبوب فر قوله إن السلطات قامت "بهندسة الأرقام" لأنها لا تريد كشف الإحصائيات الحقيقية "لأسباب أمنية وسياسية".

المدير الإداري لصحيفة «جهان صنعت» أكد أن قرار الحظر بسبب تقرير بعنوان «لا نثق في إحصاءات الحكومة»

وأضاف أنه "بعد احتفالات تذكري الثورة في 11 فبراير ثم الانتخابات البرلمانية 21 فبراير، قررت الحكومة الإعلان عن انتشار كورونا في البلاد".

وكان مسؤولون إيرانيون قد كشفوا أن طلاب الحوزات الشيعية في قم، القادمين من الصين وبعض الطلاب الإيرانيين في ووهان الصينية هم الذين نقلوا الفيروس إلى داخل إيران، متهمين طيران "ماهان" بنقل العدوى بسبب عدم إيقافه الرحلات حتى بعد الكشف عن تفشي الفيروس داخل البلاد.

وبعد إنكار طويل، اعترف بعض المسؤولين بالتكتم على حقيقة انتشار الوباء بهدف ضمان مشاركة أعلى في الانتخابات.

وأكد محمد رضا سعدي، المدير الإداري لصحيفة "جهان صنعت" قرار الإيقاف، وقال إن التقرير المنشور على صفحة المجتمع في عدد الأحد، بعنوان "لا نثق في إحصاءات الحكومة" هو سبب الحظر.

ويشير هذا القرار إلى حجم التعتيم الإيراني على الأخبار المتعلقة بانتشار الفيروس حتى بعد أن أصبح وباء عالم، حيث مارست السلطات في فبراير الماضي رقابة مشددة على وسائل الإعلام لمنع انتشار المعلومات حول الإصابات والوفيات، لكن التقارير الإخبارية المتتالية أكدت أن الأرقام الحقيقية لضحايا الوباء أكبر بكثير من المعلن عنها.

وأثارت الإحصاءات الرسمية لأعداد ضحايا فيروس كورونا في إيران شكوكا لا تزال مستمرة بين أوساط النواب ومختلف المسؤولين والخبراء في المجال الصحي.

وكان محبوب فر قد كشف لصحيفة "جهان صنعت" الإيرانية الأحد، أن

ضد الصحفيين أيضا ولأسباب سياسية.

وعبر نقيب الصحفيين العراقيين رئيس اتحاد الصحفيين العرب مؤيد اللامي، في تغريدة على تويتر الثلاثاء، عن شكره لرئيس مجلس القضاء الأعلى لتعاطفه مع الأسرة الصحافية العراقية ودعمه لحرية الرأي والتعبير، مؤكدا أن القضاء العراقي كان يوما ضمانا لحرية الصحفيين العراقيين.



التغطية الصحافية محفوفة بالمخاطر في العراق

القضاء الأعلى في العراق يقر عدم دستورية المذكرات العاجلة للقبض على الصحفيين

وتستخدم السلطات نصوصا قانونية مبهمه لاستهداف الصحفيين والنشطاء، وبصراحة استهداف أي شخص ينشر انتقادات على مواقع التواصل الاجتماعي، بما يشمل من يكتبون على صفحاتهم الشخصية على فيسبوك، ويتضمن قانون العقوبات مواد تتناول التشهير بشكل عام.

كما تقوم السلطات في إقليم كردستان العراق بالملاتقات القضائية

الصحافيين بأي إجراء يتخذ بحق أحد الصحفيين.

وأصدرت السلطات العراقية أوامر باعتقال عشرات الناشطين والصحافيين جراء تغطيتهم للمظاهرات التي انطلقت في أكتوبر 2019.

وذكر صحافيون أن أوامر الاعتقال استندت إلى المادة (4) من قانون الإرهاب، بينما السبب الحقيقي كان تغطيتهم للمظاهرات التي تشهدها البلاد.

بفداد - رحبت منظمات صحافية بالتعميم الذي وجهه مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان إلى محاكم الاستئناف بعدم الاستعجال في إصدار مذكرات القبض بحق الصحفيين، واتباع الإجراءات القانونية، والتي تبدأ بإبلاغ نقابة الصحفيين أولا قبل الشروع بالإجراءات الأخرى.

وقال المرصد العراقي للحرريات الصحافية إن القرار يأتي بعد أيام من النداء الذي وجهه إلى مجلس القضاء الأعلى المتعلق بالشكاوى التي تقدم ضد الصحفيين في المحاكم العراقية.

وذكر مجلس القضاء في تعميمه الموجه للمحاكم، "نشير إلى أحكام المادة (38) الفقرة الثانية من الدستور التي تنص على حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر، لذا ينبغي التعامل بدقة مع الشكاوى التي تقدم بحق الصحفيين، وملاحظة أن طرق الإجبارة على الحضور بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية (23) لعام 1971 تبدأ بإصدار ورقة تكليف بالحضور للمشكو منه، فإن امتنع عن الحضور بدون سبب مشروع للمحكمة فيتم حينه إصدار مذكرات القبض".

وأضاف المجلس "لذا يجب ملاحظة عدم الاستعجال في إصدار مذكرات القبض بمجرد تقديم الشكاوى، وإنما يفترض اتباع التسلسل القانوني المنصوص عليه في القانون، كما نشير لكم بخصوص ذلك إلى التعميم رقم (1247/مكتب/2018 المؤرخ في 18/12/2018) بوجوب إشعار نقابة